ورشة «حياكة قواعد الأكواب».. فرصة لتعلم فن تراثي ضمن أنشطة مهرجان «صيفي ثقافي 17»

ورشة (حياكة قواعد الأكواب)

مشاركة أثناء التطبيق

المدربة حياة البلوشي

تعرف المشاركون في ورشة «حياكة قواعد الأكواب» على أساسيات حياكة النسيج البسيط وتطبيقها لصناعة قواعد أكواب جميلة وعملية وذلك ضمن فعاليات مهرجان «صيفي ثقافي 17» الذي ينظمه المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وقالت مقدمة الورشة عضو جمعية السدو الحرفية المدربة حياة البلوشي في تصريح لـ «كونا» أمس الأول الأحد إن هذه الورشة التي يحتضنها بيت السدو وينظمها المجلس بالتعاون مع جمعية السدو الحرفية شهدت إقبالا من الكبار من محبي الأشغال اليدوية والمبتدئين في مجال الحياكة.

وأوضحت البلوشي أن المشاركين صنعوا بواسطة خيوط الصوف الملونة قواعد دائرية للأكواب تضيف لمسة أنيقة إلى الطاولة مبينة ان الورشة توفر كافة الأدوات المطلوبة للمشاركين.

وأشادت البلوشي بجهود المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في تنظيم هذه الورشة البناءة والإيجابية وغيرها خلال فترة العطلة الصيفية.

وأكدت أن هذه المبادرات تسهم في استثمار أوقات الفراغ لدى النشء والشباب بما يعود عليهم بالفائدة وتنمي مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية في مجالات متعددة كما تعزز من ارتباطهم بالهوية الثقافية والوطنية.

وأشارت إلى أن فن السدو من أعرق الفنون الحرفية التقليدية في الكويت والخليج العربي حيث يمثل جزءا مهما من التراث والثقافة ويعتمد على حياكة الصوف باستخدام نول بسيط يصنع يدويا وتزين المنسوجات بزخارف هندسية تحمل دلالات رمزية مستمدة من البيئة الصحراوية والمعتقدات الشعبية.

واستخدم الكويتيون قديما السدو لصناعة بيوت الشعر وأغطية الجمال والمفارش وأدوات الزينة المنزلية.

وأولت الكويت اهتماما خاصا بالحفاظ على هذا الإرث الثقافي حيث تم تأسيس بيت السدو في عام 1979 كمركز ثقافي وحرفي يهدف إلى توثيق وتعليم هذا الفن للأجيال الجديدة ودعم الحرفيات المحليات ويعمل على تنظيم ورش تعليمية ومعارض دورية تبرز جمالية السدو وتسلط الضوء على دوره في التعبير عن الهوية الوطنية الكويتية.

وفي مارس 2025 اعتمد مجلس الحرف العالمي مدينة الكويت رسميا كمدينة عالمية لحرفة نسيج السدو تقديرا لجهودها في حفظ هذا الفن التقليدي ويعكس هذا الاختيار المكانة الرائدة التي تحتلها الكويت في مجال الحرف اليدوية وخاصة فن السدو الذي يعد رمزا من رموز الهوية الثقافية الكويتية ودليلا على التزام المؤسسات الثقافية الكويتية بحماية التراث غير المادي ونقله للأجيال القادمة.

أداء المشاركات

قواعد أكواب

استخدام خيوط الصوف

مستلزمات الحياكة

الكويت والسعودية

السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

جاء ذلك خلال المباحثات التي أجراها سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء، في مدينة نيوم السعودية أمس، مع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي.

كما جرى التأكيد في أثناء المباحثات، على أهمية استمرار التنسيق الوثيق والتشاور الدائم، بما يعكس تطلعات شعبي البلدين الشقيقين، نحو مزيد من التقدم والازدهار، وحرصهما على دفع العلاقات التاريخية والأخوية إلى آفاق أرحب، تعميقا للشراكة الاستراتيجية وترسيخا لدعائم العمل الثنائي المشترك.

وبحث الجانبان أيضا، آخر المستجدات والقضايا على الساحتين الإقليمية والدولية، ومواقف البلدين الشقيقين تجاهها، سيما الجهود الرامية لإرساء دعائم الأمن والسلام في المنطقة والعالم، ونقل سمو رئيس مجلس الوزراء خلال اللقاء، تحيات صاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد، وتمنياتهما للمملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق، بدوام التقدم والازدهار.

حضر المقابلة عن الجانب السعودي صاحب السمو الأمير سلطان بن سعد، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى دولة الكويت، وصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن محمد بن فهد وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، ومساعد وزير المالية هندي السحيمي، ونائب المحافظ رئيس الإدارة العامة للاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة يزيد الحميد.

كما حضر المقابلة عن الجانب الكويتي، مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار سعود سالم الصباح.

وقد أعرب سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء، عن اعتزازه البالغ بزيارة المملكة العربية السعودية الشقيقة، والتي تجمعها مع الكويت روابط تاريخية عميقة ومتجذرة، وعلاقات أخوية متميزة، مؤكدا سموه عقب وصوله والوفد المرافق له إلى مدينة نيوم، في زيارة رسمية للسعودية، أن الزيارة فرصة مميزة لتعزيز العلاقات المتينة، والتشاور الثنائي المتواصل في مختلف القضايا، التي تصب في صالح البلدين والشعبين الشقيقين.

وأشاد سموه بالسياسة الحكيمة التي تنتهجها قيادة وحكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة، ومواقفها المشهودة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وكان في مقدمة مستقبلي سمو رئيس مجلس الوزراء، لدى وصوله إلى نيوم، صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن محمد بن فهد، وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سعد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى دولة الكويت، والقائم بالأعمال بالإنابة في سفارة دولة الكويت لدى المملكة حمد السلوم، والقنصل العام لدولة الكويت في مدينة جدة ومندوبها الدائم لدى منظمة التعاون الإسلامي يوسف التنيب.

في سياق ذي صلة كشفت مصادر كويتية رفيعة المستوى لجريدة «الاقتصادية» السعودية، أن الحكومة الكويتية تتجه لإنشاء شركة للاستثمار في المشاريع الإقليمية العملاقة، وعلى رأسها السوق السعودية، في ظل ما تشهده السعودية من طفرة اقتصادية ومشاريع تحولية كبرى ضمن «رؤية السعودية 2030».

وأوضحت المصادر أن هذه المشاريع تشمل مناطق إستراتيجية مثل «نيوم»، «ذا لاين»، والمنطقة الشرقية، التي باتت تمثل بيئة استثمارية جاذبة للصناديق السيادية والشركات الكبرى في المنطقة.

أضافت أن هذا التوجه يأتي انعكاسا مباشرا لنمو الاقتصاد السعودي بوتيرة متسارعة، وازدياد الفرص الاستثمارية النوعية التي تتيحها المشاريع التنموية الضخمة في القطاعات المختلفة، ما دفع الجهات المعنية في الكويت إلى دراسة سبل الاستفادة من هذا الزخم عبر كيان استثماري مرن وقادر على دخول أسواق واعدة.

المصادر ذاتها ذكرت أن مجلس الوزراء الكويتي يعكف حاليا على دراسة مقترح لإنشاء كيان استثماري ضخم، يتمتع بطبيعة قانونية خاصة وبرأسمال مبدئي يقدر بـ 50 مليار دينار «610 مليارات ريال»، ليكون ذراعا سياديا يمول ويشغل المشاريع الكبرى داخل الكويت وخارجها، لافتة إلى أن الشركة ستعنى بعدد من القطاعات الإستراتيجية، من أبرزها: الطاقة، النقل، البنية التحتية، المدن الذكية، والمناطق الصناعية.

وأكدت أن الهيكل القانوني والتشغيلي للشركة سيتم رفعه لمجلس الوزراء خلال الأسابيع المقبلة، تمهيدا لإقراره، موضحة أن هذا الكيان سيسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، وفتح آفاق جديدة للاستثمارات التنموية المشتركة.

وكتن سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء، قد غادر والوفد المرافق له البلاد أمس، متوجها إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة، في زيارة رسمية.

وكان في مقدمة مودعي سموه على أرض المطار، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي، ووزير الدفاع الشيخ عبد الله العلي، وعدد من كبار المسؤولين في الدولة، وديوان رئيس مجلس الوزراء.

«الشؤون» : صرف

تشكل مرحلة متقدمة من الحملة التي تستند إلى رؤية إنسانية، تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية عن الفئات المتعثرة.

وأوضح أن اللجان الفنية والشرعية المنبثقة عن اللجنة العليا، التي تضم ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل «إدارة التنفيذ المدني» و«الشؤون الإسلامية» وبيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف ووزارة الشؤون الاجتماعية، قامت بدراسة ملفات المتقدمين والتحقق من استيفائهم للشروط الأساسية التي تشمل أن يكون المستفيد كويتي الجنسية وألا يكون قد سبق له الاستفادة من الحملات السابقة لعامي 2023 و2024 وأن تكون المديونية مستحقة التنفيذ مع وجود ملف تنفيذ قائم لدى وزارة العدل.

أضاف أن اللجنة باشرت دراسة ملفات الدفعة الثالثة من الغارمين ممن لا تتجاوز مديونياتهم 15 ألف دينار، تمهيدا للانتقال إلى مراحل جديدة تغطي جميع الحالات المستحقة وفق الإمكانيات المتاحة، موضحا أن إجمالي عدد المستفيدين من الدفعتين الأولى والثانية تجاوز 1178 حالة.

ولفت إلى أن اللجنة حرصت على تسهيل التواصل مع المستفيدين من خلال برنامج «سهل»، الذي يتيح تقديم الاستفسارات ومتابعة حالة الطلبات بشفافية، موضحا أن الغارمين الذين تمت الموافقة على سداد ديونهم سيصلهم إشعار رسمي عبر التطبيق، يفيد بإتمام السداد بهدف تمكينهم من الاطلاع على أوضاعهم وتحديث بياناتهم بسهولة.

وأكد العجمي أن الحملة الوطنية الثالثة لسداد ديون الغارمين، تأتي تجسيدا لالتزام دولة الكويت بقيم الرحمة والمسؤولية والتكافل الاجتماعي، مشددا على أن اللجنة مستمرة في أداء واجبها الإنساني والوطني بشفافية وعدالة، لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها في إطار مؤسسي يعزز الثقة المجتمعية.

نواب ديمقراطيون

الرسالة دعوا جميع الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين، بما في ذلك الولايات المتحدة، إلى الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة.

وجاء في الرسالة: «هذه الفترة المأساوية لفتت انتباه العالم إلى الحاجة الماسة للاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير».

ويتصاعد حراك الاعتراف بدولة فلسطين على خلفية الحرب المستمرة في غزة منذ 7 أكتوبر 2023.

والأربعاء، أطلقت 15 دولة غربية بينها فرنسا وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا والبرتغال، نداء جماعياً للاعتراف بدولة فلسطين ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، نشرته الخارجية الفرنسية على موقعها الإلكتروني.

جاء ذلك عقب «مؤتمر حل الدولتين» الذي عقد في نيويورك، يومي الإثنين والثلاثاء، برئاسة السعودية وفرنسا، وبمشاركة رفيعة المستوى، لبحث سبل تنفيذ حل الدولتين، ودعم مسار الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية. إلا أن الولايات المتحدة تغيّبت عن هذا المؤتمر.

والثلاثاء، قال رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر صحافي، إن بلاده ستعترف بدولة فلسطين في سبتمبر المقبل «إذا لم تتخذ إسرائيل خطوات جوهرية لإنهاء الوضع المروع» بقطاع غزة.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد أعلن في 24 يوليو الماضي، أن بلاده ستعترف بدولة فلسطين خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر المقبل.

وفي 28 مايو 2024، أعلنت إسبانيا والنرويج وأيرلندا اعترافها بدولة فلسطين، تلتها سلوفانيا في 5 يونيو من العام نفسه، ليرتفع الإجمالي إلى 149 من أصل 193 دولة بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

من جهة أخرى، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، الاثنين، تسجيل خمس حالات وفاة جديدة، جميعهم من البالغين، بسبب المجاعة وسوء التغذية في القطاع خلال 24 ساعة الماضية.

وقالت الوزارة، في منشور على صفحتها بموقع «فيسبوك»: «يرتفع بذلك عدد ضحايا المجاعة إلى 180 حالة وفاة، من بينهم 93 طفلاً»، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية.

إلى ذلك، أفادت وسائل إعلام فلسطينية بمقتل 34 شخصاً على الأقل في هجمات إسرائيلية متفرقة على قطاع غزة، منذ فجر اليوم الاثنين، منهم 17 من طالبي المساعدات.

وكانت وزارة الصحة أكدت أن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة مستمرة بالتفاقم في ظل الحصار ونقص الإمدادات الغذائية والطبية، مجددة دعوتها للمجتمع الدولي ومؤسسات الإغاثة للتدخل الفوري والعاجل.

وحذرت وزارة الصحة مما وصفته بأنه «تصاعد خطير في حالات الشلل الرخو الحاد، ومتلازمة غيلان باريه بين الأطفال في قطاع غزة، نتيجة لالتهابات غير نمطية وتفاقم وضع سوء التغذية الحاد»، وذلك بعد تسجيل 3 حالات وفاة بمتلازمة غيلان باريه.

أضافت وزارة الصحة، في بيان منفصل: «كشفت الفحوصات الطبية عن وجود فيروسات معوية غير شلل الأطفال، مما يؤكد وجود بيئة خصبة لانتشار الأمراض المعدية بشكل خارج عن السيطرة».

وذكرت وزارة الصحة في غزة، في بيان، أن مستشفيات قطاع غزة استقبلت 94 قتيلا و439 إصابة خلال الـ24 ساعة الماضية.

وأوضحت الوزارة أن المستشفيات استقبلت، خلال الـ24 ساعة الماضية، 29 قتيلاً و300 إصابة من طالبي المساعدات، وأشارت إلى أنه بذلك «يرتفع إجمالي شهداء لقمة العيش ممن وصلوا المستشفيات إلى 1516 شهيداً وأكثر من 10067 إصابة».

وارتفعت حصيلة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 إلى 60933 قتيلاً و150027 إصابة.

ووفقاً للأمم المتحدة، فإن قطاع غزة بات على شفا المجاعة، حيث تسيطر إسرائيل على جميع الحواجز الحدودية المؤدية إلى هذا القطاع الساحلي الواقع على البحر المتوسط، وكانت قد منعت تماماً أو جزئياً دخول المساعدات الإنسانية على مدى عدة أشهر.

وبدأت عدة دول عربية وأجنبية في عمليات إسقاط جوي للمساعدات على قطاع غزة، ولكن منظمات دولية تعتبر أن إسقاط المساعدات جواً غير فعال ومكلف، نظراً لضآلة الكمية التي يمكن إيصالها مقارنة بشاحنات النقل البري.

تتمات